

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، منزل الكتاب ، واهب العطاء ، اختص من شاء بما شاء ، فهو السميع، العليم، الحكيم، الكريم، المبدئ، المعيد، الوهاب .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المخصوص بالكمالات ، السراج المنير، والبشير النذير، الفارق بين الحق والباطل، والهدى والضلال ، والرشاد والغى ، من تبعه نجا ، ومن خالفه هلك ، والإيمان به وسيلة كل مسلم ، قال تعالى ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة)) صلى الله وسلم وبارك عليه ، وزاده فضلاً وشرفاً لديه ، وعلى آله الأطهار ، ورضى الله عن صحابته الأبرار ، ومن تبعه بإحسان .
وبعد ..

فإن مسألتى الوسيلة و الزيارة من المسائل التى شغلت الناس كثيراً ، وصنفت فيهما - خاصة سألة التوسل - مصنفات متعددة وحصل أخذ ورد وجدل ، وتزيد وتاجر بهما سمسرة الاختلاف بين المسلمين ومما زاد الطين بلة أن سبكهما المتشددون فى مسائل الاعتقاد .. !! وقد حصل بسببهما الخوض فى أعراض كثير من أئمة الدين ، وتطاول فى أعراض جماهير المسلمين .

ومن أحاط علماً بما ذكرت علم كم صحب ذلك من النهى الشديد والتخويف والتهديد ، وقد تلاحقت أقلام فى ذلك كان من آخرها رسالة

باسم ((الأخطاء الأساسية في توحيد الألوهية الواقعة في فتح الباري)) .
شنع فيها صاحبها على الحافظ ابن حجر لتجويزه التوسل وقوله
باستحباب الزيارة ، وهذا غاية في الغلو والتعصب والجهل من صاحب
الرسالة المذكورة .

فيا للعار والشنار قاضى قضاة المسلمين وشيخ المحدثين وإمامهم
ومفخرة المسلمين (أحمد بن حجر العسقلاني) (١) رحمه الله تُصنّف فيه
بدون حياء - رسالة تحوى هذا المعنى الذى لا يدل إلا على مبلغ انحراف
مصنفها المسكين ومن دله عليها على جماعة المسلمين .

ولكن أهل الفضل لا يكثرثون بمصنف تالف ، فغايتة أنه صرير باب
أو طنين ذباب ولا يضر البحر العظيم أمثاله .

ما يضر البحر أمسى زاحراً أن رمى فيه غلام بحجر
ولو كُتبت مثل هذه الرسالة في عصر انتشار العلم ، والعناية بأهله لكان
للقضاء وللعلماء موقف آخر من هذا المتطاول وأمثاله .

وأهل الحق يعملون فساد مقالات المتشددین ، وإن الحق لم يحالفهم

(١) والحافظ مع ذلك إمام من أئمة أصول الدين ، وكلامه في مبحث الصفات يسير فيه بسير أئمة أهل السنة
والجماعة لذى ترى أفراخ الكرامية الجسمة القائلين بالقدم النوعي للعرش ، وقيام الحوادث بذات الله
والمتبئين للحد ، والجنب والجوارح يتناولون ((فتح الباري)) إما بالتعليق أو بالإختصار أو بالحرق أو
بالتحذير وصنعهم علامة على بدعتهم .

وروينا بالإسناد الصحيح إلى العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني أنه حين طلب منه شرح البخاري قال :
لا هجرة بعد الفتح .

في المسألتين — مرة، وأن هذا الاختلاف من إدبار الدين وليس من إقباله .
فيا قومنا الله الله في إسلامكم لا تفسدوه لهوى شيطان مريدٍ أو
جاهلٍ مغرضٍ مسكين .

* * *

وقد استعنت بالله تعالى على تخريج الأحاديث الواردة في التوسّل
والزيارة ، وأردت أن أسلك فيه سبيل الإنصاف ، وبعدت فيه عن المحاباة
والتعصب والإعتساب ، وتقيدت بقواعد الحديث الشريف .

والغرض من هذا المصنف بعد بيان الصواب في نظرى في الأحاديث،
هو أن الخلاف في مسألة التوسل هو خلاف في الفروع، ومثله لا يصح أن
يشنه به أخ على أخيه أو يعيبه به، وأنّ من قال به — وهو التوسل بالأنبياء
و الأولياء — متمسك بأدلة ثابتة ثبوت الجبال الرواسى وردها لا يجيء إلا
من متعنت أو مكابر ، فإن لم تقنع فاسكت وسلم ولا تشنع فالخلاف في
الفروع لا يحتمل هذا الإفراط ، سلك الله بنا سواء السبيل .

وأما المقصود في مسألة الزيارة فهو اثبات إطباق علماء الأمة على
استحباب أو وجوب زيارة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بشد
رحلٍ أو بدونه ، وأن من قال بتحريم الزيارة المستوجبة لشد الرحل قد
ابتدع وخالف النصوص الصريحة وإطباق فقهاء مذهبه فضلاً عن
المذاهب الأخرى .

فأولى بأولى النهى ترك الشاذ من القول والتسليم بالمعروف المشهور الذى
أطبقت الأمة على العمل به ، والله المستعان .

أما من تعود أن يقول ((عترة ولو طارت)) ، أو ((يا داخل مصر
مثلك كثير)) فهو مكابر أو متعنت فلا كلام لنا معه ، فقد خالف صريح
الدليل ، وحالف أعيان الأئمة وسرج الأمة .

وقد سميت هذا المصنف ((رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل
والزيارة))

أسأل الله تعالى أن يتقبله بقبول حسن ، ويجعله فى صحيفة حسناتى .

وقد عقدت مقدمتين لهذا المصنف :

الأولى : فى الكلام عن التوسل .

والثانية: فى الكلام عن الزيارة .

ومهدت لهما بكلمة عن الصارم المنكى وشفاء السقام

وكتب

محمود سعيد ممدوح

غفر الله تعالى له

تمهيد

شاع بين كثير من الناس أن أحاديث الزيارة كلها ضعيفة بل موضوعة وهو خطأ بلا ريب، ومصادمة لقواعد الحديث بلا مين، ويكفى اللبيب قول الذهبي الحافظ الناقد عن حديث الزيارة: طرقه كلها لينة لكن يتقوى بعضها ببعض لأن ما في روايتها متهم بالكذب، نقله عنه السخاوى ، وأقره في المقاصد الحسنة (ص ٤١٣) .

ومنشأ هذا الخطأ هو الإعتداد على كتاب ((الصارم المنكي في الرد على السبكي)) للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي رحمة الله تعالى عليه .

و كنت أرى الإحالة على هذا الكتاب من كثير من الكتاب سواء من المشتغلين بالحديث أو غيرهم فأكتفى بالسكوت رغبة في اغتنام فرصةٍ لتحقيق مدى صحة هذه المقولة .

وبعد النظر في ((الصارم المنكي)) وتحقيق أحاديث الزيارة ، رأيت الهول في هذا الكتاب ، فتراه يتعنت أشد التعنت في رد الأحاديث عند كلامه على الرجال، ويطول الكلام جداً على الرجال ناقلاً ما يراه يؤيد رأيه وهو الجرح ، ولا يذكر من التعديل إلا ما يوافقه كما فعل مع عبد الله بن عمر العمري ، وتطويله للكلام يخرج به عن المقصود إلى اللغو والحشو مع التكرار الممل ((أنظر مثلاً ص ٢٢٦ ، ٤٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٣١٥ ، ٢٩٠ ، ١٣٠ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ، ١٣٢ ، ٣١ إلخ)) (١) .

وهو يذكر أبحاثاً خارجة عن المقصود كالبحث المتعلق بالمرسل وطرق الحديث الذى فيه حفص بن سليمان القاري .

ويطيل الكتاب جداً بذكر فتوى في الزيارة لابن تيمية عقب كل حديث في الزيارة ، وحاصلها مكرر ومعروف ، ولو اختصر الكتاب بحذف كل خارج عن المقصود لجاء في جزء صغير .

أما تهجمه على الإمام المجتهد التقي السبكي فحدث ولا حرج وخذ مثلاً (ص ٢٠ ، ٦٢ ، ٩٥) ، وعند المحافقة تجد الحق مع الإمام المجتهد السبكي ، ففي (ص ٢٠) احتلف في نقل عن أبي محمد الجويني ، والصواب فيه مع السبكي كما يعلم من شفاء السقام (ص ١٢٢- ١٢٣) ونصرة الإمام السبكي للسمنودي (ص ٤) .

وأحياناً يأتي بتعليلات للأحاديث خارجة عن قواعد الحديث ، كقوله عند محاولة تضعيف بعض الأحاديث : لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة ولا رواه الإمام أحمد في مسنده ... إلخ ، وغير خفي أن هذا التعليل فيه نظر فالعبرة بالإسناد ولو كان الحديث في جزء غير مشهور وانظر (ص ٢٢٧) وما بعدها في هذا الكتاب .

وقد أكثر في كتابه من الدعاوى على التقي السبكي من غير برهان .

(١) والإحالة على طبعة الرياض التي حققها الشيخ إسماعيل الأنصاري

بيد أن الخطأ في الفروع له وزنه عند أهل العلم، أما الخطأ في الأصول فمما لا يجترئ عليه إلا من بُعد عن الحق، فمن شقاشق ابن عبد الهادي قوله : ((وقد اختلف المشتون للترول هل يلزم منه خلو العرش من أم لا ؟)) (ص ٣٠٤) .

وهذا الباطل لا تجده في نصوص الكتاب والسنة ، وما فاه به أحد من أئمة السلف ولا يبحثه إلا من لا يفرق بين الخالق والمخلوق ، تعالى الله عما يافكون ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

وفي الإقتصاد في الاعتقاد للحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي صاحب الكمال (ص ١١٢) : ومن قال : يخلو العرش عند التزل أو لا يخلو فقد أتى بقول مبتدع ، ورأى مخترع . اهـ .

ومن الآفات المردية انتصار الإنسان لشيخه ولو في خطأ بَيِّن في الأصول .

ولشيخنا العارف بالله العلامة المحدث السيد عبد العزيز بن الصديق الغماري حفظه الله تعالى كلمة جامعة في بيان حال الصارم المنكي ذكرها في كتابه ((التهانى في التعقيب على موضوعات الصغاني)) فقال :

((وابن عبد الهادي، سلك في ذلك الكتاب مسلك الإفراط الخارج عن قواعد أهل الحديث، فيجب الحذر منه، زيادة على سوء الأدب في التعبير مع التقى السبكي الحافظ الفقيه، وإتيانه في حقه بما لا يليق بأهل العلم سلوكه، يضاف إلى ذلك ما أتى به من القول الفاسد والرأي الباطل والخروج عن سبيل السلف في

ذلك، وإن زعم أنه ينصر عقيدتهم ، ويكفيك من ذلك أنه ذكر الخلاف في مسألة النزول هل يخلو العرش من الرحمن عند نزوله في ثلث الليل أولا ؟ وهذا مما لا ينبغي أن يذكره في كتاب إلا مُشَبَّه بليد لا يفقه ولا يدري ما يخرج من رأسه ، وأين وجد عن السلف هذا التشبيه حتى يبني عليه الخلاف في خلوه العرش أو عدم خلوه)) ١ هـ . (التهاني ص ٤٩) .

ومع ذلك فلا نبخس ابن عبد الهادي ، والحق أقول : ففي الكتاب فوائد ، ونكات ، وقواعد هامة دلت على موهبة وتمكن في الفن ولكنها ضاعت في أثناء جداله العنيف وانتصاره لشيخه في مقولة خاسرة ، بعكس كتابه المفيد ((التنقيح)) فإنه مشى فيه على طريق المحدثين بدون مواربة أو هوى ، ولذلك تجده يخالف بعض ما يكتب في صارمه كما ترى ذلك عند الكلام على عبد الله بن عمر العمري الذي استدل به في التنقيح ((١٢٢ : ١)) بينما أقام الدنيا ولم يقعد لها على العمري المذكور في الصارم . غفر الله لنا وله ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

وإذا كان هذا حال الصارم المنكي ، فإن كتاب ((شفاء السَّقام في زيارة خير الأنام)) الذي دمجته يراعة الإمام التقي على بن عبد الكافي السبكي الشافعي المتوفي سنة (٧٥٦) رحمه الله تعالى الذي قال عنه

الحافظ الذهبي :

لِيَهْنُ الْمَنْبَرُ الْأُمَوِيُّ لَمَّا
عَلَاهُ الْحَاكِمُ الْبَحْرُ التَّقِيُّ
شَبَّوْخُ الْعَصْرِ أَحْفَظُهُمْ جَمِيعاً
وَأَخْطَبُهُمْ وَأَقْضَاهُمْ عَلِيٌّ

أنفس كتاب صُنِف في هذا الباب ، جمع فيه مؤلفه بين النقل والعقل ، وزاد أبواباً في غاية الأهمية كالتوسل ، وحياة الأنبياء ، والشفاعة وغير ذلك، وعظَّم الجناح النبويَّ الشريف صلى الله عليه وسلم وبارك عليه، وكان عَفَّ اللسان قويَّ الحجة ناصع البرهان .

وأُنشد الصلاح الصفدي في ترجمة التقي السبكي في كتابه الوافي بالوفيات (٢١ / ٢٥٦) في مدح شفاء السقام هذه الأبيات :

لقول ابن تمية زحرف	أتى في زيارة خير الأنام
فجاءت نفوس الورى تشتكي	إلى خير خبرٍ وأزكى إمام
فصنف هذه وداواهم	فكان يقينا شفاء السَّقام

وإذا كان قد أورد ما ليس بصحيح من أحاديث الزيارة فيغتفر في بحر حسناته، وقد أوردتها في مقام الإستشهاد، وقد حقق الأقوال في مسألة الزيارة وغيرها من مباحث الكتاب تحقيقاً ما عليه مزيد، يجزم الواقف عليه بأن ابن عبد الهادي قد ظلمه في صارمه، ولم يجب على كثير من مباحثه .! أسأل الله لي ولهما الرحمة فيعفو عمنَّ أساء ويقبل ممن أحسن فلكلِّ محمل حسن وتحسين الظن بعلماء المسلمين واجب .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

المقدمة الأولى

في الكلام على التوسل

* التوسل في اللغة :

قال الجوهري في الصحاح مادة ((وسل)) (٥ : ١٨٤١) :
((الوسيلة : ما يتقرب به إلى الغير ، والجمع : الوسيلة والوسائل ،
والتوسيل والتوسل واحد يقال : وسل فلان إلى ربه وسيلة وتوسل إليه
بوسيلة أي تقرب إليه بعمل)) اهـ . وقال الإمام القرطبي في تفسيره
(ص ٢١٥٦ ، طبعة الشعب) :

قوله تعالى : { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة } .
الوسيلة : هي القربة عن أبي وائل ، والحسن ، ومجاهد ، وقتادة ،
وعطاء ، والسُّدِّي ، وابن زيد ، وعبد الله بن كثير ، وهي فعلية من توسلت
إليه أي تقربت . قال عنتره :
إنَّ الرجال لهم إليك وسيلة
إن يأخذوك تكحلي وتخضي
والجمع الوسائل قال :

إذا غفل الواشون عدنا لوصلنا وعاد التصافي بيننا والوسائلُ
ويقال : منه سلت أسأل ، أي طلبت ، وهما يتساولان ، أي يطلب كل
واحد من صاحبه ، فالأصل الطلب ، والوسيلة القربة التي ينبغي أن يطلب

بها . اهـ

وكون الوسيلة هي القربة لا خلاف بين المفسرين في ذلك كما صرح به ابن كثير في تفسيره (٣ : ٩٧) وقال : ((الوسيلة هي ما يتوصل بها إلى تحصيل المطلوب)) . اهـ .

فقول بعضهم : " إنَّ التوسل هو اتخاذ واسطة بين العبد وربّه " خطأ وجهل ، فالتوسل ليس من هذا الباب قطعاً .

فالتوسّل لم يدع إلا الله وحده ، فالله وحده هو المعطي والمانع والنافع والضار ولكن المتوسّل اتخذ قربة رجاء قبول دعائه ، والقربة في الدعاء مشروعة بالإتفاق .

وتَرَدُّ الوسيلة بمعنى المترلة كما في الحديث الصحيح المشهور : (سلوا الله لي الوسيلة ...) الحديث .

والبحث هنا يدور مع المعنى الأول فقط ، وهي كونها (القربة) .
والتوسل على نوعين :

أحدهما : ما اتفق عليه ، وترك الخوض فيه صواباً لأنه تكرار وتحصيل حاصل .

ثانيهما : ما اختلف فيه وهو السؤال بالنبي أو بالولي أو بالحق أو بالجاء أو بالحرمة أو بالذات وما في معنى ذلك ، والخلاف فيه ضعيف ومبتدع .

وهذا النوع لم ير المتبصر في أقوال السلف من قال بحرمة أو أنه بدعة ضلالة أو شدد فيه وجعله من موضوعات العقائد كما نرى الآن .
ولم يقع هذا التشدد إلا في القرن السابع وما بعده ، وقد نُقل عن السلف توسل من هذا القبيل .

قال ابن تيمية في ((التوسُّل والوسيلة)) (ص ٩٨) :
هذا الدعاء ((أي الذي فيه توسل بالنبي (ص))) ونحوه قد روى أنه دعا به السلف ونقل عن أحمد بن حنبل في منسك المروزي التوسل بالنبي (ص) في الدعاء . اهـ ، ونحوه في (ص ١٥٥) من الكتاب المذكور .
وقال في (ص ٦٥) : ((والسؤال به (أى بالمخلوق) فهذا يجوز طائفة من الناس ، ونقل في ذلك آثار عن بعض السلف وهو موجود في دعاء كثير من الناس)) . اهـ .

وذكر أثراً فيه التوسل بالنبي (ص) لفظه : ((اللهم إني أتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم تسليماً ، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك وربِّي يرحمني مما بي)) .

قال ابن تيمية : هذا الدعاء ونحوه روى أنه دعا به السلف ، ونقل عن بن حنبل في منسك المروزي التوسل بالنبي (ص) في الدعاء . اهـ .

وهذا هو نصُّ عبارة أحمد بن حنبل فقال في منسك المروزي بعد كلام ما نصُّه : ((وسل الله حاجتك متوسلاً إليه بنبيه (ص) تُقَضَّ من الله عز وجل)) . اهـ هكذا ذكره ابن تيمية في الرد على الأحنائي (ص ١٦٨) .

والتوسل به صلى الله عليه وآله وسلم معتمد في المذاهب ، ومرغب فيه نصاً على ذلك الأمة والأعلام، وكتب التفسير، والحديث، والخصائص ودلائل النبوة ، والفقه ، طافحةً بأدلة ذلك بدون تحريم وهي بكثرة .

وقد أكثر ابن تيمية من بحث النوع الثاني من التوسل في مصنفاته قائلاً بمنعه وقَلْدَهُ وردَّدَ صَدَى كلامه آخرون .

ويحسن ذكر كلام ابن تيمية مع بيان ما فيه ، واقتصاري على كلامه فقط هو الأولى ، لأن من تشبث بكلامه لا يزيد عن كونه متشبعاً من موائده دائراً في فلكه، والله المستعان .

كان ابن تيمية يرى منع التوسل بالأنبياء والملائكة والصالحين، وقال: التوسل حقيقة هو التوسل بالدعاء _ دعاء الحي فقط _ وذكر ذلك في مواضع من كتابه ((التوسل والوسيلة)) (ص ١٦٩) .

وقال ابن تيمية (ص ٦٥) : (١)

((السؤال به (أي المخلوق) فهذا يجوز طائفة من الناس، لكن ما

(١) وهو الاعتراض الأول ، ومعه الجواب عليه .

روى عن النبي (ص) في ذلك كله ضعيف بل موضوع^(١) وليس عنه حديث

(١) وهذا خطأ منه وتسرع، وخصومات ابن تيمية رحمه الله تعالى أوقعته في مثل هذه العبارات ، وقد كتبت جزءاً في الأحاديث التي ينكرها في فضائل آل البيت عليهم السلام وهي ثابتة في رده على الرافضي، وقد بلغ بابن تيمية الشطط في فضائل آل البيت إلى أن ضعف حديث "الموالة" وهو متواتر .

وقال عن حديث " أن ولي في كل مؤمن " كذب (الرد على الرافضي (١٠٤/٤) وهو على شرط مسلم ، وأخرجه إمامه أحمد ابن حنبل في مسنده (٤٣٧/ ٤) ، والطيالسي (٨٢٩) ، والترمذي (٢٦٩/٥) ، وصححه ابن حبان (٦٩٢٩) ، والحاكم (١١٠/ ٣)

وقال عن حديث ابن عمر " ما كنا نعرف المنافقين على عهد رسول الله (ص) إلا ببغضهم علياً " قال (٢٢٨/٣) : هذا الحديث لا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنه موضوع مكذوب . اهـ .

وهو حديث صحيح ففي صحيح مسلم (٧٨) وغيره : إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم ألا يحبني إلا مؤمن ، ولا يبغضني إلا منافق وأخرج إمامه أحمد بن حنبل في الفضائل (٩٧٩) بإسناد على شرط البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : إنما كنا نعرف منافقي الأنصار ببغضهم علياً . وفي مسند البزار (زوائده ١٦٩ / ٣) بإسناد حسن عن جابر قال : ما كنا نعرف منافقينا معشر الأنصار إلا ببغضهم لعلي .

وقال رجل لسلمان : ما أشد حبك لعلي ، قال : " سمعت نبي الله (ص) يقول : من أحبه فقد أحبني " ، قال ابن تيمية (٩/٣) : كذب .

قلت : بل صحيح لغيره فله طريق حسن في المستدرك (٣ / ١٣٠) ، وآخر في المعجم الكبير للطبراني (٢٣ / ٣٠٨ / ٩٠١) عن أم سلمة ، قال عنه الهيثمي في المجمع (٩ / ١٣٢) : وإسناده حسن . اهـ .

وحديث " يا علي حربي حربك ، وسلمي سلمك " قال ابن تيمية (٢ / ٣٠٠) : =

.....

= هذا كذب موضوع على رسول الله (ص) وليس في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا روي بإسناد معروف . اهـ .

قلت : هذه جرأة ، وأخرجه إمامه أحمد في فضائل الصحابة (١٣٥٠) ، أخرجه الحاكم (١٤٩ / ٣) من طريق الإمام أحمد وله شاهد حسن أخرجه الترمذي (٦٩٩ / ٥) والحاكم (١٤٩ / ٣) ، والطبراني (١٤٩ / ٣)

حديث " إن الله أوحى إلي أنه يحب أربعة من أصحابي وأمرني بحبهم ، فقبل له : من هم يا رسول الله ؟ قال علي سيدهم ، وسلمان ، والمقداد ، وأبو ذر .

قال ابن تيمية (١٧٣ / ٣) : ضعيف بل موضوع ، وليس له إسناد يقوم به . اهـ .

قلت : أخرجه إمامه أحمد بن حنبل في المسند (٣٥١ / ٥) ، والترمذي (٣٧١٨) ، وابن ماجه (١٤٩) .

وحسنه الترمذي ، وله شاهد .

وأنكر في رده على الرافضي حديث الأبدال ، وصرح بأنه لم يرد ذكر الأبدال مرفوعاً أو موقوفاً مع أن حديث الأبدال صحيح وله طريق على شرط الشيخين في سنن أبي داود وقد أفردته في جزء ، ثم عاد ابن تيمية يسرد بعض طرق حديث الأبدال في الصارم المسلول ، ولذلك أكثر بعض من تأخر عنه من الحفاظ من تعقبه وعدوه من المتشددين في الحكم على الأحاديث التي يحتج بها خصومه .

وانظر إذا شئت : مقدمة " هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة يوم عاشوراء " ، للسيد أحمد بن الصديق الغماري .

و " القول الفصل فيما لبني هاشم وقريش والعرب من الفضل " للسيد علوي بن طاهر بن عبد الله الهدار الحداد العلوي الحسيني ، وهما مطبوعان ، ورحم الله الجميع .

وللشيخ محمد زاهد الكوثري " التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث " لم يطبع ولعله فقد .

ثابت قد يظن أن لهم فيه حجة، إلا حديث الأعمى لا حجة لهم فيه، فإنه صريح في أنه إنما توسل بدعاء النبي (ص) وشفاعته، وهو طلب من النبي (ص) الدعاء، وقد أمره النبي (ص) أن يقول: ((اللهم شفعه في))، ولهذا رد الله عليه بصره لما دعا له النبي (ص)، وكان ذلك مما يعد من آيات النبي (ص)، ولو توسل غيره من العميان الذين لم يدع لهم النبي (ص) بالسؤال به لم تكن حالهم كحاله)) . اهـ .

قلت: قوله: ((كله ضعيف بل موضوع وليس عنه حديث ثابت قد يظن أن لهم فيه حجة إلا))، وسيأتي إن شاء الله الرد على هذا الكلام في تخريج الأحاديث، ففي أحاديث التوسل الصحيح والحسن والضعيف عند أئمة هذا الشأن ووفق قواعد الفن .

أما قوله: ((إلا حديث الأعمى لا حجة لهم فيه، فإنه صريح في أنه إنما توسل بدعاء النبي (ص) وشفاعته وهو طلب من النبي (ص) الدعاء، وقد أمره النبي (ص) أن يقول: ((اللهم شفعه في))، ولهذا رد الله عليه بصره لما دعا النبي (ص) وكان ذلك مما يعد من آيات النبي (ص)). اهـ .

قلت: فنظر ابن تيمية إلى أن التوسل من الأعمى كان بدعاء النبي (ص)

وكلامه فيه نظر ظاهر، لأن الناظر في حديث توسل الأعمى يجد فيه الآتي :

(١) جاء الأعمى للنبي (ص) فقال له : ((ادعُ لله أن يعافيني))،

فالأعمى طلب الدعاء .

- (٢) فأجاب النبي (ص) قائلاً: ((إن شئت أخرت ذلك وهو خير، وإن شئت دعوت)) فخيرته رسول الله (ص)، ويُنَّ له أن الصبر أفضل .
- (٣) ولكن لشدة حاجة الأعمى التمس الدعاء من النبي (ص) .
- (٤) عند ذلك أمره النبي (ص) أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي ركعتين .

- (٥) وزاد على ذلك هذا الدعاء: ((اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي فتقضي لي) . فدعا النبي (ص) بهذا الدعاء كما طلب الأعمى في أول الحديث ، ودعا الأعمى بهذا الدعاء كما علمه النبي (ص) .
- (٦) فعلمه النبي (ص) دعاءً هو توسل به صلى الله عليه وسلم، وهو نصٌ في التوسل به صلى الله عليه وسلم لا يحتمل أي تأويل ، وكيف يحتمل غير التوسل به صلى الله عليه وسلم، وفيه ((أتوجه إليك بنبيك))، ((إني توجهت بك)) !!؟

ومن رأى غير ذلك فقد استعجم عليه الحديث .

وابتهج الألباني في توسله بكلام ابن تيمية فردده قائلاً (ص ٧٢):

((وعلى هذا فالحادثة كلها تدور حول الدعاء _ كما هو ظاهر _
وليس فيه شيئاً مما يزعمون)) . اهـ .

قلت : هذه مصادرة للنص وتعمية على القارئ كيف لا يكون
ذلك والنبي (ص) علّم الرجل دعاءً فيه السؤال بالنبي (ص) ؟؟؟!!
نعم ... الحادثة كلها تدور حول الدعاء ، ولكن السؤال هنا ما هو
الدعاء الذى دعا به النبي (ص) ؟ ، زما هو الدعاء الذى علمه للرجل
الأعمى ؟

لا يستطيع أيُّ منصفٍ إلا الإجابة بأن هذا الدعاء هو الذي فيه
نص بالتوسل به صلى الله عليه وسلم. فالأعمى جاء يطلب مطلق الدعاء
برد بصره. وعلمه صلى الله عليه وسلم وأمره بالتوسل به ليتحقق
المطلوب.

(٧) ثم قال صلى الله عليه وسلم : (اللهم شفعه في وشفعني في
نفسي) أي تقبل شفاعته أي دعاءه في وتقبل دعائي في نفسي .
وهنا سؤال : أيُّ دعاء هنا الذى يطلب قبوله ؟ .

لا شك أن الإجابة عليه ترد بداهة في ذهن أي شخص إنه الدعاء
المذكور فيه التوسل به صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا يحتاج لإعمال فكر
أو إطالة نظر وتأمل وهو واضح وضوح الشمس في رابعة النهار . ويمكن